17 فلساً ربحية السهم.. وتوصية بتوزيع 9٪ نقداً

«الخليج» يربح 48 مليون دينار في 2017 بنمو 12٪

أعلن بنك الخليج نتائجه المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، محققا صافي ربح بلغ 48 مليون دينار (ربحية السهم 17 فلسا)، بزيادة بلغت نسبتها 12٪ عن صافي الربح للسنة السابقة، البالغ 43 مليون دينار (ربحية السهم 15 فلسا). وقد أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بمقدار 9 فلوس عن كل سهم، أي بزيادة نسبتها 29٪ عن توزيعات الأرباح النقدية بمقدار 7 فلوس في العام المنصرم. كما حقق البنك زيادة بنسبة 8٪ في صافي إيرادات التشغيل لتصل إلى 181 مليون دينار، وزيادة بنسبة 11٪ في الربح التشغيلي قبل المخصصات وخسائر انخفاض القيمة، ليبلغ 117 مليون دينار، مقارنة بعام 2016.

واستمر تحسن جودة القروض بانخفاض القروض غير المنتظمة إلى 73 مليون دينار، أي بنسبة 1,7٪ من إجمالي القروض، مقارنة بمقدار 93 مليون دينار، أي بنسبة 2,4٪ في نهاية عام 2016. وجاءت تغطية القروض غير المنتظمة بنسبة 414٪ في نهاية 2017.

وتعليقا على هذه النتائج، صرح عمر قتيبة الغانم، رئيس مجلس إدارة بنك الخليج، قائلا: «لقد شهدت السنوات القليلة الماضية محطات بارزة في التحول الاستراتيجي لبنك الخليج، بما أحرزه البنك من تقدم بخطى ثابتة نحو النمو. واليوم، يسرني أن أعلن عن

عمر قتيبة الغانم

الغانم: البنك يتقدم بخطى ثابتة نحو النمو.. ويواصل تحقيق معدل قوي لكفاية رأس المال بـ 17,8٪

نمو موجودات البنك بواقع 4٪ لتبلغ 5,6 مليارات دينار

زيادة صافي ربح البنك بنسبة تفوق 10٪، بالإضافة إلى تحسن جودة محفظة القروض من خلال تخفيض نسبة القروض غير المنتظمة إلى 1,7٪ بنهاية عام 2017، وذلك بما يتواءم مع معايير القطاع المصرفي الكويتي».

الميزانية العمومية

وأضاف الغانم قائلا: «يواصل البنك تحقيق معدل قوي لكفاية رأس المال، بلغت نسبته 17,8٪، وهو معدل يزيد كثيرا عن المعدل الرقابي المطلوب والبالغة نسبته 14٪. أما موجودات البنك فقد شهدت نموا بواقع 4٪ لتبلغ 5,683 مليارات دينار، بينما ارتفع إجمالي حقوق المساهمين بنسبة 5٪ ليبلغ 601 مليون دينار وأنهت قروض العملاء السنة بإجمالي 4,060 مليون دينار، أي بزيادة نسبتها 8٪ عن نهاية السنة السابقة. وفيما يتعلق بالربحية، فقد بلغت ربحية السهم للبنك 17 فلسا في نهاية عام 2017، مقارنة بمقدار 15 فلسا في نهاية عام 2016. وبلغ معدل العائد على متوسط الموجودات 0,86٪، مقارنة بمعدل 0,79٪ في عام 2016، بينما بلغ معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين 8,2٪، مقارنة بمعدل 7,7٪ للسنة السابقة».

نظرة مستقبلية إيجابية للبنك

لا يزال بنك الخليج يحظى بالتقدير على المستوى الدولي نظرا إلى جدارته الائتمانية وقوته المالية، حيث تمكن البنك - أثناء المراجعة الائتمانية السنوية من جانب وكالات التصنيف الائتماني العالمية - من تحقيق ثلاثة تصنيفات إيجابية عن عام 2017: (1) فقد قامت وكالة ستاندرد آند بورز العالمية للتصنيفات الائتمانية و(2) قامت وكالة كابيتال إنتليجنس برفع تصنيف النظرة المستقبلية للبنك من «مستقرة» إلى «إيجابية»، في حين (3) قامت وكالة فيتش برفع تصنيف الجدارة لبنك الخليج من المرتبة «bb» إلى المرتبة«bb+».

وقامت وكالة موديز إنفستورز سيرفس، خلال العام، بتثبيت تصنيف الودائع لبنك الخليج على المدى الطويل في المرتبة «A3»، مع نظرة مستقبلية «مستقرة»، وذلك في أحدث تقرير لها يتضمن الرأي الائتماني، والذي صدر في مايو من عام 2017. وبالمثل، قامت وكالة فيتش في أكتوبر 2017 بتثبيت تصنيف المصدر للبنك عند المرتبة «A+»، مع نظرة مستقبلية «مستقرة»، بينما قامت برفع تصنيف البنك للجدارة المالية إلى المرتبة «bb+». أما وكالة ستاندرد آند بورز فقد قامت في يونيو 2017 بتعديل تصنيف النظرة المستقبلية للبنك من «مستقرة» إلى «إيجابية»، مع تثبيت التصنيف الائتماني للطرف المقابل للبنك عند المرتبة «A-/A-2»، وعلى صعيد إصدار الشريحة الثانية من رأس المال لبنك الخليج، قامت وكالة كابيتال إنتليجنس بتثبيت تصنيف السندات المصدرة عند المرتبة «BBB»، مع نظرة مستقبلية «مستقرة»، وذلك في مايو 2017، كما قامت بتثبيت التصنيف العام للبنك عند المرتبة «BBB+»، مع رفع تصنيف النظرة المستقبلية إلى «إيجابية» في ديسمبر 2017».

وتعليقا على هذه التصنيفات الائتمانية لبنك الخليج، أضاف الغانم: «إنه لمن دواعي فخرنا واعتزازنا أن نعلن هذا النبأ السار إلى جميع الجهات المعنية والمرتبطة ببنك الخليج. إن قيام وكالتي ستاندارد آند بورز وكابيتال إنتليجنس، المرموقتين على المستوى العالمي، برفع تصنيف النظرة المستقبلية للبنك إلى «إيجابية» يؤكد ما يشهده بنك الخليج من تحسينات مستمرة، خاصة في ظل التحديات والمنافسة الحادة التي تسود الاقتصاد حاليا».

الجوائز التقديرية

وفيما يتعلق بالتقدير الخارجي، قامت مجلة «إيجن بانكر» بمنح بنك الخليج جائزة «أفضل تطبيق لتقنية إدارة مخاطر الائتمان للعام في الشرق الأوسط»، كما حصد البنك جائزة «أفضل ابتكار مصرفي في الكويت» عن تطبيقه المصرفي عبر الهاتف النقال من مجلة «بانكر ميدل إيست»، وعلى المستوى العالمي، لا يزال البنك يحتفظ بموقعه في سجل «غينيس» العالمي عن «أكبر جائزة مرتبطة بحساب مصرفي» في العالم والخاصة بجائزة المليون دينار، من خلال سحب حساب «الدانة». وفي جانب الإعلان والإبداع، تلقى البنك جائزة «أكثر إعلان تجاري تأثيرا في رمضان» خلال حفل توزيع جوائز الإبداع في منتدى الإعلام العربي».

واختتم الغانم حديثه قائلا: «أود أن أتقدم بوافر الشكر إلى عملائنا الكرام على ثقتهم الغالية في بنك الخليج، كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى مساهمينا الكرام وإلى مجلس الإدارة وبنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال، على دعمهم المستمر طوال العام. والشكر موصول أيضا إلى موظفينا على تفانيهم وجهودهم المخلصة وعلى انتمائهم إلى أسرة بنك الخليج».

- **انخفاض القروض غير المنتظمة إلى 73 مليون دينار بنسبة 1,7٪ من إجمالي القروض**
- **معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين 8,2٪ مقارنة بمعدل 7,7٪ للسنة السابقة**
- **ارتفاع إجمالي حقوق المساهمين بنسبة 5٪ ليبلغ 601 مليون دينار**

«الوطني»: ضعف متوقع لأسعار عقارات دبي بـ 2018

قال تقرير بنك الكويت الوطني إن قطاع العقار السكني في دبي أظهر مؤشرات ضعيفة للتعافي بعد تراجعه لثلاث سنوات، حيث شهدت الأسعار تراجعا آخر في العام 2017 بعد استقرارها في 2016 نظرا لتجاوز وفرة المساكن نمو الطلب.

إذ تشير شركة أستيكو العقارية إلى تراجع أسعار الشقق والفلل بواقع 7,8٪ و5,6٪ على التوالي وأساس سنوي في الربع الرابع من العام 2017، مسجلة أسرع وتيرة تراجع منذ فترة. وقد تراجعت الأسعار بواقع 16٪ إلى 19٪ من أعلى مستوياتها التي بلغتها منذ 3 سنوات. والى جانب تدني الأسعار، شهدت الإيجارات أيضا تراجعا، حيث تشير «أستيكو» إلى تراجع الإيجارات بواقع 11,1٪ على أساس سنوي للشقق وبواقع 9,6٪ على أساس سنوي للفلل وذلك في الربع الرابع، ذلك بالإضافة إلى تسارع وتيرة تراجعهما منذ بداية العام. وجاءت أسعار الإيجارات متدنية مثل أسعار المبيعات، وذلك بواقع 19٪ إلى 20٪ من أعلى المستويات التي حققتها سابقا. ومع ذلك قد لا تعكس هبوط الأسعار كامل الضغوط ألف شقة إلى سوق العقار في العام 2018. وبالرغم من أنه من المتوقع أن تتباطأ حركة المشاريع قليلا في النصف الثاني من 2018، إلا أن توقعات ارتفاع وفرة المساكن في العام 2019 عند 8٪ لا تزال ضخمة.

ويبدو أن ارتفاع وفرة المساكن مؤشر واضح على أنه من غير المحتمل أن يساهم التعافي الكلي في الاقتصاد الإماراتي إلى تعافي الأسعار. وتوقع التقرير أن يتسارع النمو غير النفطي إلى 3,7٪ هذا العام، أي سيصل إلى أعلى مستوى من بين دول مجلس التعاون وأعلى من نسبتنا الأولوية التي كانت مقدرة عند 3,3٪ في 2017، وذلك بدعم من تراجع وتيرة التشدد وقوة النمو في المنطقة وارتفاع الإنفاق على البنية التحتية استعدادا للمعرض الدول (إكسبو 2020). كما سيتأثر طلب المستهلك بتراجع قوة الشراء نتيجة ضريبة القيمة المضافة الجديدة بنسبة 5٪ وارتفاع معدلات الفائدة. ويشير أحد الاستبيانات التي أجراها البنك المركزي الإماراتي إلى استمرار ضيق الأوضاع الائتمانية ولكن بوتيرة أبطأ من السابق.

اعتدال الطلب ووفرة المساكن سببا تراجع أسعار العقار في دبي

توقعات بزيادة كبيرة في المساكن خلال العام الحالي

التي يواجهها سوق العقار، حيث إن هناك حوافز غير سعرية ناتجة عن عوامل أخرى كشروط دفع أفضل أو فترات من دون إيجار. ومع تراجع الإيجارات بشكل أسرع من أسعار المبيعات، شهدت عوائد العقارات الاستثمارية المزيد من الضغوط.

ومن المتوقع أن تستمر وفرة المعروض من المساكن في دبي، والتي تعد أهم عامل وراء ضعف سوق العقار مؤخرا، بالارتفاع في الفترة القادمة، وذلك حسب توقعات وكالة العقارات التجارية «جونز لانج لاسال»، حيث تتوقع ارتفاع وفرة المساكن إلى 9٪ هذا العام. ومن المحتمل أن تضيف العديد من مشاريع التطوير السكنية الجديدة 17

توصية بتوزيع 5٪ نقداً.. والموجودات تنمو 29٪ إلى 66 مليون دينار

2,6 مليون دينار أرباح «المواشي» في 2017

أعلنت شركة نقل وتجارة المواشي، أكبر ناقل للأغنام الحية في العالم والشركة الأولى في المنطقة لنقل وتجارة الماشية عن نتائجها المالية للفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017، حيث حققت صافي أرباح قدرت بحوالي 2,6 مليون دينار، وقد ارتفعت موجودات الشركة بنسبة 29٪ عن العام الماضي لتصل الى 66 مليون دينار، كما بلغت حقوق المساهمين 43 مليون دينار بارتفاع نسبته 4٪.

وعن الاداء التشغيلي، فقد حققت الشركة إجمالي إيرادات تشغيلية بلغت 64 مليون دينار مقارنة بـ 56 مليون دينار للعام الماضي بنسبة ارتفاع 15,4٪، واستطاعت الشركة خلال هذا العام رفع عدد الأغنام المستوردة بنسبة 11٪ عن الكميات التي تم استيرادها في عام 2016، وقد أوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 5٪ من القيمة الاسمية للسهم والتي تخضع لموافقة الجهات الرقابية والجمعية العامة.

وصرح بدر السبيعي رئيس مجلس الادارة: ان هذه هي السنة الثالثة على التوالي

بدر ناصر السبيعي

السبيعي: ملتزمون بتعزيز الأمن الغذائي رغم عدم تلقينا أي دعم

بودي: «مسلخ العاصمة وسوق الماشية» يفتتح بالربع الثاني

أسامة بودي

التي تحقق فيها «المواشي» أرباحا قياسية بالرغم من الظروف الكثيرة والصعبة. وأفاد بأن الشركة قد أعادت هيكلة شركتها التابعة في الامارات وبدأت بالتحول الى الربحية.

وأضاف أنه من المهم عدم إغفال الدور الهام والمحوري الذي تقوم به شركة نقل وتجارة المواشي في دعم الاقتصاد المحلي وتعزيز الأمن الغذائي الوطني والعمل على استقرار أسعار اللحوم في السوق المحلي وذلك بالرغم من عدم حصول الشركة على أي نوع من أنواع الدعم المادي أو دعم للأعلاف أو دعم للأدوية البيطرية، .

من جانب آخر، صرح الرئيس التنفيذي للشركة المهندس أسامة بودي ان الشركة واصلت تنفيذ ومتابعة مشاريعها الكبرى خلال العام 2017 وتلبية ما تحتاج اليه هذه المشاريع من تمويل مثل مشروع «مسلخ محافظة العاصمة وسوق الماشية المركزي» المتوقع افتتاحه رسميا في الربع الثاني من عام 2018 والذي سيكون له دور إيجابي في الأداء التشغيلي للشركة، الى جانب مشروع بناء الباخرة الجديدة «الكويت» التي من المتوقع تسلمها في الربع الأخير من العام الحالي.

وأضاف بودي ان «المواشي» أتمت ضمن خطتها الموضوعة لسنة 2017 تنفيذ أعمال تطوير مزرعة الشركة وأعمال تطوير مصنع الشركة، وتجديد وصيانة اسطولي الشركة البحري والبري، وتجديد منافذ البيع للشركة لتواكب احتياجات المستهلكين، وقد عملت الإدارة التنفيذية جاهدة على تحقيق أعلى العوائد الممكنة في ظل هذه الظروف الاستثنائية وبما يعزز مكانة العلامة التجارية لـ«المواشي» ويرفع من قيمتها المادية والمعنوية.

«الشال»: الكويت متخلفة جداً في «سهولة بدء الأعمال»

تطرق «الشال» إلى تقرير مؤسسة هيرتج «Heritage» السويسرية حول مؤشر الحرية الاقتصادية عن عام 2018، حيث ذكر خلاصة التقرير أن هناك تقدما معتدلا في بيئة الحريات الاقتصادية على مستوى العالم الذي أضاف 3 نقاط مئوية عن سنة الأساس 1995 عندما كان المؤشر عند نحو 61,1. وفي عام 2018، استطاعت 96 دولة من أصل 180 دولة شملها المؤشر، أي أكثر من النصف، أن تحسن من البيئة المؤسسية بارتقاء ولو معتدلا في بيئة الحرية الاقتصادية، مما مكن المواطنين والمؤسسات الخاصة من تحقيق أداء اقتصادي وانتعاش أفضل.

الكويت تخلفت 20 مركزا في مؤشر الحرية الاقتصادية

وضمن المؤشر، هناك 10 دول حققت الأفضل في مجال الحريات الاقتصادية وتصنف «حرة» وهي تلك الدول التي حصلت على 80 نقطة وأكثر من نقاط المؤشر، ومن ضمنها، وفي الترتيب العاشر، الإمارات. وهناك 90 دولة أخرى حظيت بتصنيف «حرية عالية» بتحقيق ما بين 70ـ79,9 نقطة، أي أن هناك 100 دولة من أصل 180 دولة، إما لديها حرية شبه كاملة أو حرية اقتصادية عالية وبنقاط أعلى من 70 نقطة.

في مؤشر الحرية الاقتصادية عن عام 2018، تخلفت الكويت إلى المركز 81 بعد أن كانت في تقرير 2017 بالمركز61، أي تخلفت 20 مركزا في سنة واحدة، وفقد مؤشرها 2,9 نقطة وانخفض إلى 62,2 نقطة بعد أن كان 65,1 نقطة، وكانت الكويت قد تخلفت 20 مركزا في سنة واحدة أيضا في مؤشر مدركات الفساد في عام 2015. والكويت متخلفة جدا في مؤشر سهولة بدء الأعمال ومؤشر الشفافية والتنافسية، ومع تخلف كبير في كل مؤشرات التعليم حيث يكمن مصنع صناعة رأس المال البشري، تفقد بيئة التنمية في الكويت معظم قواعد وأساسات بناء أي مشروع تنموي.

وفي الأسبوع قبل الفائت، صدر مشروع الموازنة العامة للسنة المالية 2019/2018، خلاصته تأكيد النتائج التي وصل إليها تقرير الحرية الاقتصادية، أو الفشل في جهود تنويع مصادر الدخل. ومشروع الموازنة كان استنساخا كاملا للموازنات التي سبقتها، بما يعنيه ذلك من أن الكويت أدمنت تكرار خطاياها وتكرار تخلفها في مؤشرات سلامة البيئة التنموية، لذلك لا عجب إن تكررت نفس الخلاصات في العام المقبل.

وأضاف «الشال» ان في الكويت ما يكفي من موارد وعقول، ولكن تنقصها الإرادة والإدارة، وفي القديم، أنقذ رواج سوق النفط البلد من تداعيات فشل إدارته، ولكن، ليس هذه المرة، فلا أمل في نجاح أي مشروع تنمية ما لم تطفأ حرائق البيئة العامة، وحتى هذه اللحظة، هي تزداد اشتعالا.

الإغلاق الأسبوعي

@faisalmrza

د.فيصل مرزا _ مستشار في شؤون الطاقة وتسويق النفط

انهيار الأسهم... أم تصحيح لأسعار النفط؟!

هبوط أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها في شهرين ليس له علاقة بمخاوف تزايد الإمدادات العالمية مع تسجيل انتاج النفط الأميركي مستويات قياسية مرتفعة وصلت إلى 10,25 ملايين برميل يوميا! وذلك لأن أسوأ انهيار للأسهم الأميركية منذ الازمة المالية الأخيرة، وانخفاض تعاملات المضاربين في عقود النفط الآجلة دفعت أسعار النفط بالهبوط إلى أدنى مستوياتها منذ شهرين. عند الإغلاق الأسبوعي، انخفض خام نايمكس بمقدار 6,25 دولارات للبرميل واستقر عند 59,20 دولارا للبرميل.

وانخفض خام برنت بمقدار 5,79 دولارات للبرميل واستقر عند 62,79 دولارا للبرميل)، وتوسع الفارق بين الخامين إلى 3,59 دولارات للبرميل هذا الأسبوع! وهذا هو الانخفاض الأسبوعي الأكثر حدة منذ سنتين. وقد تباطأت أنشطة المضاربين، في حين أنه في الشهرين الماضيين عند مستويات الأسعار فوق 60 دولارا للبرميل، قام المضاربون ببناء مراكز قياسية على المدى الطويل في العقود الآجلة للنفط، وهذا الوضع يخلق فرصا كبيرة لجني الأرباح في حركة ارتفاع الأسعار، ولكن اضطر المضاربون مؤخرا إلى تغطية تلك المراكز السابقة في حين أن الأسعار في ترند الهبوط، في بيئة تفرض على المضاربين البيع وليس الشراء لتغطية المراكز السابقة ـ تصحيح للأسعار (Price Correction).

ولا تزال أسواق النفط المادية (Physical Markets) قوية، حيث إن الهيكل السعري لخام برنت في حالة (Backwardation)، مما يدل على الطلب القوي وقلة الإمدادات، ونزول للمخزونات عندما يكون سعر العقود الآجلة للنفط الخام أعلى من الأسعار الحالية. وأدت المخاوف الافتراضية بشأن نمو الإنتاج الأميركي غير المسبوق إلى تفاقم معنويات السوق عندما صعد إنتاج النفط الأميركي الى 10,25 ملايين برميل يوميا، مضيفا إلى المخاوف غير المبررة بشأن الإمدادات العالمية. ومع ذلك، فإن القفزة الأسبوعية الهائلة في الإنتاج الأميركي قد تكون ناتجة عن افتراضات إحصائية بعيدة عن الواقع! على أساس سنوي، أنتجت أميركا من النفط ما متوسطه 8,9 ملايين برميل يوميا في عام 2016، وأنتجت 9,3 ملايين برميل يوميا في عام 2017، مما يثير تساؤلات حول القفزة الأسبوعية الهائلة في الإنتاج!

ولا تزال أسواق النفط مدعومة بأساسيات قوية، وبنمو الاقتصاد العالمي، وتوازن لعام 2018 وسط قيود العرض وزيادة الطلب على النفط، مما يسهل استمرار الانخفاض في مخزونات النفط نحو هدف منظمة أوبيك لوصول المخزونات إلى متوسط الخمس سنوات. وبالرغم من ذلك ظهر في الأفق تيار هبوطي أثر على معنويات السوق مثل: ضعف الطلب الموسمي على البنزين، والصيانة الموسمية للمصافي التي تهبط بمعدلات تشغيل المصافي.

أسعار خامي نايمكس وبرنت عند الإغلاق الأسبوعي

	2 فبراير	9 فبراير	الفرق
خام نايمكس	65,45 دولارا	59,20 دولارا	ـ6,25 دولارات
خام برنت	68,58 دولارا	62,79 دولارا	ـ5,79 دولارات

في السابق، شغل المناصب التالية:
- مدير تسويق النفط الخام في أرامكو السعودية في آسيا والمحيط الهادئ
- مدير دراسات الطاقة في منظمة أوبيك